قرارات مكتب مجلس نواب الشعب
عـــ 01 ـــدد
للدورة النيابية العادية 2027/2026
ليوم 02 نوفمبر 2026

1-قرّر مكتب المجلس إحالة مشاريع القوانين الآتي ذكرها تباعا إلى لجنة المالية والميزانية:

-مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتّفاق الضّمان المُبرم بتاريخ 22 سبتمبر 2026 بين الجمهورية التّونسية والبنك الافريقي للتّنمية والمتعلّق باتّفاق القرض المُبرم بين الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والبنك المذكور للمساهمة في تمويل مشروع تحسين المردودية الفنية والطّاقية لشبكة الماء الصالح للشرب بتونس الكبرى (عدد 2026/64).

-مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على إتفاقية البيع لأجل المبرمة بتاريخ 10 ماي 2026 بين الجمهورية التونسية والبنك الإسلامي للتنمية للمساهمة في التّمويل الإضافي لمشروع إنشاء سدّي السعيدة والقلعة الكبرى ومنشآت نقل المياه المرتبطة بهما (عدد 2026/65).

-مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتّفاقية الضّمان المبرمة بتاريخ 15 جانفي 2026 بين الجمهورية التّونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتّنمية والمتعلّقة بالقرض المسند إلى الشركة التّونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع انجاز خط كهربائي بين قرمبالية وكندار (ELMED II) (عدد 2026/66).

-مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتّفاق الضّمان عند أوّل طلب المبرم بتاريخ 28 أفريل 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلّق بالقرض التّكميلي المسند إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للمساهمة في تمويل مشروع محطة معالجة المياه ببجاوة وربطها بالشّبكات والمنشآت المائيّة للشركة (عدد 2026/67).

-مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتّفاقية الضّمان عند أوّل طلب المبرمة بتاريخ 19 فيفري 2026 بين الجمهورية التّونسية والوكالة الفرنسية للتّنمية والمتعلّقة بالقرض التّكميلي المسند إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للمساهمة في تمويل مشروع تدعيم منشآت نقل المياه المعالجة (عدد 2026/68).

-مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد التّمويل التّكميلي المبرم بتاريخ 28 أفريل 2025 بين الجمهورية التّونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل برنامج تعزيز وتأمين تزويد تونس الكبرى بالماء الصالح للشراب (عدد 2026/69).

-مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 12 سبتمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعزيز وتأمين تزويد تونس الكبرى بالماء الصالح للشراب (عدد 2026/70).

-مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتّفاقية الضمان عند أول طلب المبرمة بتاريخ 19 فيفري 2026 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلّقة بالقرض التكميلي المسند إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للمساهمة في تمويل برنامج تعزيز وتأمين تزويد تونس الكبرى بالماء الصالح للشراب (عدد 2026/71).

-مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتّفاقيّة الضّمان المبرمة بتاريخ 6 جانفي 2026 بين الجمهورية التّونسية والمصرف المغاربي للاستثمار والتّجارة الخارجية والمتعلّقة بالقرض المسند إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل شراءاتها من الغاز الطبيعي (عدد 2026/74).

مع طلب استعجال النظر في مشاريع القوانين سالفة الذكر، وذلك عملا بأحكام الفصل 73 من النظام الداخلي. ومع التوصية بإعداد تقرير موحّد حول مشاريع القوانين عدد 64 و69 و70 و2026/71 وتقرير موحّد حول مشروعي القانونين عدد67 و2026/68.

2-قرّر مكتب المجلس الإذن بتعميم مشاريع القوانين عدد 64 و65 و66 و67 و68 و69 و70 و71 و2026/74 على جميع النواب ونشرها على الموقع الرسمي للمجلس عملا بأحكام الفصل 123 من النظام الداخلي

3-قرّر مكتب المجلس إحالة 143 سؤالا كتابيا إلى أعضاء الحكومة المعنيين عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي وخاصة الفقرة الثالثة منه.

4-أقرّ مكتب المجلس تعيين يومي الإثنين والثلاثاء 09 و10 نوفمبر 2026 بداية من الساعة العاشرة صباحا للانطلاق في مناقشة مشروع قانون المالية ومشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027 وتقديم بيان السيدة رئيسة الحكومة حولهما، وتتواصل أشغال الجلسة العامة المشتركة بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم للمرور إلى مناقشة المهمات والمهمات الخاصة بداية من يوم الثلاثاء 10 نوفمبر 2026 (حصة مسائية) وإلى غاية يوم الأربعاء 25 نوفمبر 2026 وفقا للروزنامة المرفقة في جزء أول يتعلّق بمناقشة مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027 وتقديم بيان السيدة رئيسة الحكومة حولهما، وبمناقشة المهمات والمهمات الخاصة (يتمّ التصويت على اعتماداتها في إطار التصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2027).

5-أقرّ مكتب المجلس وضع جملة من الترتيبات لحسن سير الجلسات العامة المشتركة بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم في جزئها الأوّل المتعلّق بمناقشة مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027 وتقديم بيان السيدة رئيسة الحكومة حولهما، وبمناقشة المهمات والمهمات الخاصة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027. وتتمثّل هذه الترتيبات فيما يلي بيانه:

I-بخصوص مناقشة مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027 (بما في ذلك بيان السيدة رئيسة الحكومة في الغرض):

- تُعتبر الجلسة العامة المشتركة في جزئها الأوّل المتعلّق بمناقشة مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027 وبمناقشة المهمات والمهمات الخاصة جلسة متواصلة يتمّ تسجيل الحضور والنصاب فقط في بدايتها وفقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس المعني.

- يُغلق باب طلب التدخل (الذي يكون في صيغة مكتوبة) بعد نصف ساعة من بداية الجلسة.

- إعطاء كلّ نائب حيّزا زمنيا للتدخل في النقاش العام بحساب (05) دقائق، مع إمكانية إضافة حصة عضو واحد لا أكثر بعنوان تنازل لفائدته.

- يُحال تقرير لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ولجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم حول مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027 إلى جميع الأطراف المعنيّة في الإبّان.

وتكون إجراءات سير الجلسة العامة المشتركة المخصّصة للنظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027 وتقديم بيان السيدة رئيسة الحكومة حولهما، على النحو التالي:

1-افتتاح الجلسة وكلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة النظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027،

2-كلمة السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

3-بيان السيدة رئيسة الحكومة حول مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية لسنة 2027،

4-عرض تقرير لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ولجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم حول مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027،

5-النقاش العام حول مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027،

*مداخلات أعضاء مجلس نواب الشعب،

*مداخلات أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

(رفع الجلسة لمدة ساعتين لإعداد الردود)

6-استئناف الجلسة برئاسة السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

7-بيانات وأجوبة السيدة رئيسة الحكومة،

8-رفع الجلسة.

II-بخصوص مناقشة المهمات والمهمات الخاصة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027 (بداية من الساعة 09.00 صباحا):

- يُحال تقرير كلّ مهمة تعدّه اللجان المختصة إلى جميع الأطراف المعنيّة في الإبّان.

- يُفتح باب طلب التدخل (الذي يكون في صيغة مكتوبة) لمدة ساعة كاملة وقبل 15 دقيقة من بداية الجلسة.

- إعطاء كلّ نائب حيّزا زمنيا للتدخل في النقاش العام حول المهمة المعنية بحساب (02) دقيقتين، مع إمكانية إضافة حصة عضو واحد لا أكثر بعنوان تنازل لفائدته.

- تتمّ مناقشة المهمات والمهمات الخاصة دون التصويت على اعتماداتها (يتمّ ذلك بمناسبة الشروع في التصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2027).

وتكون إجراءات سير الجلسة العامة المشتركة المخصّصة لمناقشة المهمات والمهمات الخاصة، على النحو التالي:

1-تلاوة التقرير الذي أعدّته اللجان المعنيّة في حيّز زمني لا يتجاوز 15 دقيقة.

2-النقاش العام حول المهمة المعنيّة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027، ولرئيس الجلسة الإعلان عن التنظيم المعتمد للتناوب بين مداخلات كلّ من أعضاء مجلس نواب الشعب وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم، وذلك بمناسبة الانتقال من مهمة إلى أخرى.

(رفع الجلسة لمدة نصف ساعة لإعداد الردود)

3-يتولى، بعد ختم النقاش العام، عضو الحكومة المعني أو رئيس المهمة المعني الردّ على تساؤلات واستفسارات السيدات والسادة النواب في حيّز زمني لا يتجاوز 30 دقيقة.

III–في إطار الحرص على مزيد إحكام سير الأشغال واتخاذ كل التدابير التي تضمن احترام الآجال، أقرّ مكتب المجلس الترتيبات الإضافية التالية:

*يتولى رئيس مجلس نواب الشعب إعلام رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم بالروزنامة وبكلّ التغييرات التي يمكن أن تحدث في الإبان.

*يتولى رئيس مجلس نواب الشعب ورئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم كلّ فيما يخصّه توجيه الإعلامات التي يتطلّبها حسن سير الجلسة والتي تكفل احترام الآجال وحسن تطبيق المقتضيات القانونية في الغرض.

*يتمّ تحيين الروزنامة، كلما اقتضت الضرورة، وذلك خاصة فيما يتعلّق بالحالات المنصوص عليها بالفصول 15 و16 و17 و18 من المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرّخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

*يتمّ إعمال مقتضيات النظام الداخلي للمجلس الذي تنعقد بمقره الجلسة فيما يتصل بحفظ النظام.

رئيس مجلس نواب الشعب

إبراهيم بودربالة

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

روزنامة للجلسة العامة المشتركة

بين أعضاء مجلس نواب الشعب وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم

المخصّصة للنظر في مشروع قانون المالية لسنة 2027

(الجزء المتعلّق بمناقشة مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي

لسنة 2027 وبمناقشة المهمات والمهمات الخاصة)

يومي الإثنين والثلاثاء 09 و10 نوفمبر 2026 (بداية من الساعة 10.00 صباحا)

عرض ومناقشة مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027، وتقديم بيان السيدة رئيسة الحكومة حولهما.

من الثلاثاء 10 نوفمبر إلى الأربعاء 25 نوفمبر 2026 (بداية من الساعة 09.00 صباحا)

الثلاثاء 10 نوفمبر 2026 (حصة مسائية)

المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب

المهمة الخاصة المجلس الوطني للجهات والأقاليم

الأربعاء 11 نوفمبر 2026

مهمة رئاسة الجمهورية

مهمة رئاسة الحكومة

الخميس 12 نوفمبر 2026

العدل

الدفاع الوطني

الجمعة 13 نوفمبر 2026

الداخلية

الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

السبت 14 نوفمبر 2026

الصحة

الأحد 15 نوفمبر 2026

الاقتصاد والتخطيط

الشباب والرياضة

الإثنين 16 نوفمبر 2026

الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

التجارة وتنمية الصادرات

الثلاثاء 17 نوفمبر 2026

التربية

السياحة

الأربعاء 18 نوفمبر 2026

التعليم العالي والبحث العلمي

المالية

الخميس 19 نوفمبر 2026

تكنولوجيات الاتصال

النقل

الجمعة 20 نوفمبر 2026

التجهيز والإسكان

محكمة المحاسبات

السبت 21 نوفمبر 2026

البيئة

الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

الأحد 22 نوفمبر 2026

الشؤون الدينية

الصناعة والمناجم والطاقة

الإثنين 23 نوفمبر 2026

الشؤون الثقافية

التشغيل والتكوين المهني

الثلاثاء 24 نوفمبر 2026

الشؤون الاجتماعية

المجلس الأعلى المؤقت للقضاء

الأربعاء 25 نوفمبر 2026

أملاك الدولة والشؤون العقارية

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات